AFRICAN UNION

UNION AFRICAINE

الاتحاد الأفريقي

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone: 251-115-517 700

المنتدى 7 للقطاع الخاص الأفريقي

"تعزيز القطاع الخاص الأفريقي من أجل النمو والتنمية الشاملين: استكشاف آليات مبتكرة للتمويل

مشروع إعـــلان

نحن، المشاركون في المنتدى السابع للقطاع الخاص الأفريقي، المنعقد في 03-05 ديسمبر 2014 بنيروبي، كينيا، تحت شعار: "تعزيز القطاع الخاص الأفريقي من أجل النمو والتنمية الشاملين: استكشاف آليات مبتكرة للتمويل"،

وإذ نعرب عن امتناننا العميق لفخامة الرئيس اوهورو كينياتا، رئيس جمهورية كينيا وحكومته، على بذله كل الجهود اللازمة لضمان نجاح انعقاد هذا المنتدى،

وإذ ندرك بأن تطوير القطاع الخاص أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع والتحول الإقتصادي والإجتماعي في أفريقيا خلال العقد المقبل وما بعده، وبأن عدم الحصول على رؤوس الأموال والهياكل البنكية والخدمات المالية المناسبة تشكل عقبة رئيسية أمام تنمية المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أفريقيا،

وإذ نضع في اعتبارنا التحديات الرئيسية التي تواجه مؤسسات التمويل البالغ الصغر وشبكات التمويل عبر الهاتف المحمول في أفريقيا، والتطور المثير للاهتمام الحاصل في القارة الأفريقية فيما يخص توفير فرص مالية تشمل شريحة ذوي الدخل المنخفض،

وإذ ندرك كذلك الدور الذي يلعبه التدريب الفني والمهني كمحرك للابتكار والقدرة التنافسية في أفريقيا، والحاجة إلى سياسات تنموية أكثر شمولا وموجهة نحو تعزيز مشاركة المرأة والشباب في الاقتصاد،

وإذ نأخذ بعين الاعتبار الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتحسين الأطر المؤسسية والتنظيمية للاستثمار في جميع أنحاء القارة، وإمكانات أسواق رأس المال والأسهم الخاصة في توفير فرص مالية طويلة الأمد للقطاع الخاص،

وإذ نحيط علما باستراتيجية الاتحاد الأفريقي لتنمية القطاع الخاص وبالتوصيات التي انبثقت عن المنتدى الأوروبي الأفريقي للأعمال، فضلا عن التقدم المحرز في إنشاء "صندوق تأثير الطاقة المستدامة" التابع للنيباد والرامي إلى دعم حاجيات مشاريع منبر "جين-هاب"-أفريقيا من رأس المال الأولي لخلق إحتياطي من مشاريع الطاقة المستدامة،

وإذ نرحب بالتوقيع على مذكرات تفاهم بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص، ومؤسسة الأعمال التجارية التابعة للنيباد، على التوالي،

وإذ نرحب كذلك بإطلاق الشبكة الأفريقية للترويج للإستثمار، ودليل الشركات لأكبر الشركات الأفريقية،

وإذ صممنا على أن نكون أكثر فعالية ومشاركة في تحديد الاحتياجات فيما يرتبط بإصلاح بيئة الأعمال،

وبعد تداولنا حول الموضوع، **وإعرابنا** عن الارتياح بخصوص ماطبع هذه المداولات من صراحة وود:

1. **نحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على خلق منبر مبتكر للحوار بين القطاعين العام والخاص؛ والذي يؤسس على مخططات الحوار بين القطاعين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، كما هو مبين في الدراسة حول "ديناميات القطاع الخاص في التكامل الاقتصادي الإقليمي واتفاقيات التجارة الحرة"، التي أجريت بالتشارك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي.

2. **ندعو** البنوك التجارية للابتكار فيما يتعلق باستخدام المنتجات والأدوات المتخصصة القادرة على تمكين البنوك والمتخصصين في الإقراض من تمديد استحقاق آلياتهم للتمويل طويل الأمد، **وندعو** البنوك التجارية وبنوك التنمية لأن تلعب دورا حاسما في توسيع فرص التمويل لصالح القطاع الخاص في أفريقيا؛

3. **نحرص على** أن يتم وضع مجموعة أوسع وأكثر تنوعا من الأدوات والآليات وكذا المنتجات المالية والخاصة بالتخفيف من المخاطر، وخلق البيئة المناسبة لتعبئة الموارد من المصادر غير التقليدية، وصياغة السياسات الملائمة لتعزيز استثمارات الأسهم الخاصة في أفريقيا؛

4. نحث البلدان الأفريقية على وضع سياسات خاصة من أجل تسهيل حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على تسهيلات الإستثمار في الأسهم الخاصة المتاحة.

5. نحث القطاع الخاص الأفريقي على الانفتاح الكامل لاستثمارات الأسهم الخاصة وتحسين أداءها في الإدارة وشفافية المعلومات من أجل بناء الثقة.

6. **ندعو** لأسواق مالية أعمق وإمكانية أكبر للحصول على التعليم والتدريب العالي، وللمزيد من المساواة بين الجنسين إذا ما أريد لأفريقيا أن تكون قادرة على المنافسة على الصعيد العالمي؛

7. **ندعو** البنك المركزي الأفريقي لدعم تنمية القطاع الإنتاجي

8. **ندعو** الحكومات الأفريقية لاتخاذ التدابير اللازمة لبناء بنية تحتية فعالة وخدمات عامة منظمة تنظيما جيدا، وإنفاذ فعال للقانون، وممارسات شفافة للمشتريات، بما يمكن من الإسهام في تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتحقيق نمو وتنمية أسرع؛

9. **نحث** الدول الأفريقية الأعضاء لتجاوز أوجه القصور التي تعيق تطور القطاع الخاص في أفريقيا والمساهمة في تطوير قطاع غير رسمي عريض، بما في ذلك من خلال تعزيز سيادة القانون؛ وتعزيز الحكم التنموي والخاضع للمساءلة، وإنشاء البنية التحتية الاساسية والبنية التحتية لتقنية المعلومات؛ وضمان بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي. مع توفير الظروف اللازمة لخلق قوة عاملة متعلمة وماهرة وصحية؛ وتسهيل الحصول على الخدمات المالية؛

10. **ندعو** البلدان الأفريقية لزيادة تكامل اقتصاداتها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من خلال الانفتاح على التجارة، واستهداف الأسواق الإقليمية والناشئة، وتحديث البنية التحتية، وتشجيع الأعمال الحرة المحلية، والاستثمار في التعليم؛

11. **ندعو** مختلف الجهات الفاعلة (الاتحاد الأفريقي وأجهزته، والحكومات، والقطاع الخاص، وبنوك التنمية، والشركاء الإنمائيين، والمجتمع المدني) للعب دورها في تعزيز ودعم تطوير الاستثمار المؤثر في أفريقيا، بما في ذلك القطاعين العام والخاص؛

12. ندعو الحكومات الأفريقية لاتخاذ كافة التدابير الضرورية لتوجيه الاستثمار الاجنبي المباشر إلى قطاعات البنية التحتية الأفريقية.

13. **نشجع** على تعاون أكثر منهجية بين القطاعين العام والخاص من أجل تحديد وتنفيذ الإصلاحات والبرامج المتعلقة بالتدريب الفني والمهني، والتي تساهم في خلق فرص العمل اللائق والضروري لتحول أفريقيا؛

14. ندعو مفوضية الاتحاد الأفريقي لتحديد أفضل الممارسات فيما يتعلق بتطوير القطاع الخاص وتعميمها.

15. ندعو المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء الإنمائيون، لدعم المبادرات التي تقودها مفوضية الاتحاد الأفريقي بخصوص مركز التميز للأسواق الأفريقية الشاملة لتحفيز التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال سلاسل القيمة الإقليمية وتنمية القطاع الخاص، بدءا بقطاع صناعة الأغذية؛

16. **نحرص على** أن يظل المنتدى الأوروبي الأفريقي للأعمال أحد أهم المنابر الملاءمة لتعزيز تنمية القطاع الخاص الأفريقي، وفرصة عظيمة لخلق الروابط بين القطاعين الخاصين الأوروبي والأفريقي.

17. **ندعو** الحكومات الأفريقية لدعم تنمية خدمات التمويل البالغ الصغر وخدمات التمويل عبر الهاتف المحمول لتحفيز الاندماج المالي وخلق الفرص لشريحة ذوي الدخل المنخفض؛

18. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي لتقوم باستخدام وزنها في الحوارات السياسية وتشجيع اتخاذ إصلاحات لبيئة الأعمال التجارية في البلدان الأفريقية، على سبيل المثل لا الحصر، من خلال إزاحة العقبات أمام المرأة والشباب الأفريقي والتي تحد من قدراتهم على المشاركة في الاقتصاد كأرباب مشاريع.

حرر في نيروبي، كينيا، يوم 5 ديسمبر 2014